21 June 2012
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثانية والخمسون
٢٩-٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والخمسين

مشروع التقرير

المقررة: السيدة إميلدا سموليتيش (أوروغواي)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

(البند ٣ (ب))

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

- ١ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6 (Prog. 15)).
- ٢ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثيرت واللجنة تنظر في البرنامج.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

- ٣ - أُبدي التقدير والتأييد للبرنامج ولأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأبرزت أهمية البرنامج باعتباره إحدى أولويات المنظمة.
- ٤ - ولوحظ أن البرنامج ١٥ ما هو إلا واحد من ضمن برامج كثيرة تضع أفريقيا نصب أعينها، وأن المنظمة تخصص مزيداً من الوقت والبرامج لمساعدة القارة الأفريقية. ورأى البعض أن القارة وإن كانت تحظى من الأمم المتحدة بالقدر الأوفر من الاهتمام، وخصوصاً بالنظر إلى العدد المتنامي من المبادرات والاجتماعات والقرارات المتصلة بالتحديات التي تواجهها أفريقيا، فإن الجهود المتعددة التي تُبذل لا يبدو أنها تتغلب على التحديات التي تواجهها القارة. ورأى البعض أيضاً أن الأمم المتحدة يجب أن تزيد تركيز عملها لتجنب بعثرة الجهود.
- ٥ - وكان هناك من رأى أن الوثيقة المعروضة أمام اللجنة تتضمن نظرة متفائلة بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا. ولوحظ أيضاً أن البرنامج المقترح ينبغي أن يبرز التحديات القائمة التي تواجهها القارة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالفقر وفئات المجتمع الضعيفة، والبنى التحتية، وعطالة الشباب، والقضايا الجنسانية، والمساواة.
- ٦ - ولوحظ أن الفقرة ١٥-٢ من البرنامج تشير إلى الولايات المنبثقة عن نتائج ومقررات المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الرئيسية، بما فيها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، وهي نتائج ومقررات لم تُعرف بعد. وأعرب عن رأي مفاده أن برنامج العمل ينبغي أن يركز على تنفيذ أهداف الألفية للتنمية.
- ٧ - ولوحظ أن الفقرة ١٥-٦ من البرنامج تشير إلى أن كل واحد من البرامج الفرعية سيولى اهتماماً خاصاً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية في أفريقيا، وكذلك البلدان الخارجة من أتون الصراعات والدول المهشمة. وطلب في هذا الصدد توضيح بشأن استخدام مصطلح "الدول المهشمة" الذي ليس صيغة متفقاً عليها في الأمم المتحدة.
- ٨ - وفي ما يتعلق باقتراح التركيز على استراتيجيات الحد من الفقر وتوفير فرص العمل والبنى التحتية والحصول على الطاقة، طلبت توضيحات بشأن قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالشباب التي روعيت في تحديد التوجه المقترح للبرنامج.

٩ - ولوحظ أن بعض ما اقترح من إنجازات متوقعة من الأمانة العامة ومؤشرات الإنجاز الواردة في البرنامج تركز على قياس إنجازات الدول الأعضاء بدل قياس إنجازات الأمانة العامة.

١٠ - ولوحظ أن الهدف المقترح للبرنامج الفرعي ٣، الحوكمة والإدارة العامة، يختلف عن الهدف المحدد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، خصوصاً ما يتعلق بمفهوم تعزيز الحوكمة الرشيدة من جانب حكومات جميع البلدان الأفريقية ودور الدولة. وطلبت في هذا الصدد توضيحات بشأن قياس التغيرات التي تحدث في قدرات البلدان الأفريقية وفقاً للهدف المقترح.

١١ - وطلبت توضيحات أيضاً بشأن عمل اللجنة في مجال التجارة والتنمية الاجتماعية.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، طُلبت توضيحات بشأن مدى التعاون بين هيكل اللجنة وهيكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات

١٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٥-٦

يُستعاض عن الفقرة بما يلي:

”وضمن كل واحد من البرامج الفرعية، سيولى اهتمام خاص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية والبلدان الخارجة من النزاعات أو المتعافية من الكوارث الطبيعية في أفريقيا. وسيتم التركيز أيضاً على دعم الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك تمشياً مع التزامات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، وتصميم استراتيجيات للحد من الفقر بعد الانتهاء من الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وإيجاد فرص العمل وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك تعزيز فرص الحصول على الطاقة للجميع، والدعوة لتنمية الشباب“.

البرنامج الفرعي ١
تحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية

الفقرة ١٥-١٣

يُستعاض عن الجملتين الأوليين بما يلي:

”وستشمل القضايا المزمع معالجتها قضايا الاقتصاد الكلي، وقضايا السياسات الاجتماعية والقطاعية؛ والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق دعم أقل البلدان الأفريقية نمواً وبلدانها الخارجة من التراجعات أو المتعافية من الكوارث الطبيعية؛ وتعبئة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار والصناعة من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، والحد من هروب رؤوس الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج أفريقيا. وفي هذا السياق، ستركز الاستراتيجية بوجه خاص على تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان الخارجة من التراجعات أو المتعافية من الكوارث الطبيعية والدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا بما ينسجم مع أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول“.

البرنامج الفرعي ٣
الحوكمة والإدارة العامة

الإنجاز المتوقع من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي:

”(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اعتماد ممارسات الحوكمة الرشيدة ومعاييرها لتحقيق أهداف التنمية الرئيسية في إطار الاتحاد الأفريقي والبرنامج الخاص به في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا“.

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (ج) بما يلي:

”(ج) تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في العمليات الإنمائية، بالتشاور التام مع الدول الأعضاء المعنية“.

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن المؤشر (ج) بما يلي:

” (ج) زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تطبق الآليات والأطر التنظيمية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في العمليات الإنمائية“.